التعليم النظامي

"أداة لتوزيع الثروة أم أداة لخلقها"

د. سعد الغرياني
كلية الزراعة – جامعة الفاتح

الحاجة إلى التعليم النظامي:

التعليم النظامي يعلمنا كيف نتعلم، ونحن جميعاً تلاميذ مدرسة الحياة. ومن المؤكد أن الحياة فوضوية ومشوشة وأن العالم دائماً يتوه بطريقة لولبية بين الفوضى والترتيب وبين التشويش والتنظيم. ويشير التشويش إلى الحالة التي يتعذر فيها فهم الحاضر كلية ولا يمكن من خلالها التنبؤ بالمستقبل. ولكن التنظيم يوفر لنا البيئة التي نقيم فيها بأمان ويمكننا من إبداع ما نريد من أشياء.

انطلاقا من وضع فوضوي مشوش. ونظراً لتراكم المعارف لدينا باستمرار، وزيادة فهمنا لمحيطنا، فإننا نتمكن من العثور على الترتيب والنظام داخل واقعنا، وبذلك نقوم بتشكيل تنظيمات عضوية ومؤسسات إدارية بما في ذلك مؤسسات تعليمية. ولكننا قد نسقط مرة أخرى في الفوضى بعد فترة وجيزة نتيجة إرباكنا بحقائق جديدة عن واقعنا، ومع ذلك نحاول الخروج مرة أخرى من هذا

الارتباك، ونتخاصم مع بعضنا البعض من أجل إعادة التنظيم والترتيب، وفي النهاية لا أحد منا يخسر المعركة كلية، ولا أحد منا يقتنع تماماً بنتائج الخصام. وبدل ذلك نتفق مع بعضنا البعض على ضرورة ترتيب جديد للأمور ويتم الحصول على إجمال تهادني للقيام بإعادة تشكيل تنظيمات جديدة.

وفي الحقيقة يعتبر التشويش خاصية كونية مطلقة وجوهرية وأبدية. وذلك على عكس التنظيم الذي هو نسبي وعرضي وآني. فإذا شبهنا التشويش بالبحر فإن التنظيم بمثابة السفينة المبحرة خلال أمواجه العاتية. وفي الوقت الذي نشعر فيه بأننا نغرق في بحر التشويش ونحاول النجاة بإعادة التنظيم الملائم، تعترضنا الحدود والحواجز الفاصلة التي أقمناها بيننا نتيجة اختلاف تخصصاتنا واهتماماتنا وخبراتنا ومصالحنا الفردية ونجد أنفسنا مواجهين للتحدي وضرورة التغلب على هذه الحواجز حتى تتمكن من إبداع شيء جديد.

ويبدو أنه ليس من السهل علينا أن نعوض بعضنا البعض عن نواقصنا ونتقاسم معارفنا وخبراتنا ونوجهها لابتكارات ونتائج فائقة. وذلك راجع إلى أننا نتعلم وحدنا منفردين ولم نتعود على التعليم المشترك مع مجموعة من البشر.

ونحن تعودنا على التعلم بأسلوب الربط بين الأسباب والمسببات للتغيرات المغلقة التي يمكن التحكم فيها والتنبؤ بنتائجها بدقة متناهية، ولكننا أقل تعودا على تعلم النتائج والآثار الغير مؤكدة للتغيرات المفتوحة بدون نهاية. ولذلك فإننا غير قادرين كلية على إدارة جميع المشاكل التي نواجهها في أنظمتنا التعليمية واحتوائها ومعالجتها خصوصا على المدى البعيد. ومن هذا المفهوم فإننا في حاجة ماسة إلى تعلم كيفية التعامل مع الأنظمة التعليمية على المستوى التنظيمي والهيكلي.

ويعرف التعليم المنظماتي حالياً بالبعد التعليمي الخامس الذي يتعامل مع عالم أكثر ارتباطاً وأكثر تعقيداً وأكثر ديناميكية في علاقاته العضوية. كما أنه يتسق ويترابط مع بقية المجالات التعليمية التي تعودنا عليها مثل: التمكن الفردي، والنموذج الدهني، الرؤية المشتركة والتعليم الجماعي. ويتمثل التمكن الفردي في استمرارية تعميق وتوضيح رؤيتنا الفردية للنظر إلى الواقع بموضوعية مجردة. وبناءا على هذا التمكن الفردي في إمكاننا رسم صورة تخيلية للواقع المحيط بنا، أو تكوين نموذج ذهني يجمع كافة المفاهيم التي كوناها حول واقعنا. ونحن نحتاج إلى مشاركة الآخرين في رؤيتنا الفردية التي كوناها حول هذا الواقع. ويتم ذلك من خلال الحوار والتفاعل حتى تتكون رؤية مشتركة أكثر دقة وأمانة في تمثيل التراكيب الدقيقة للتنظيمات الجماعية من النماذج الذهنية الفردية. وهذه الرؤية المشتركة تمنحنا إمكانية الممارسة الجماعية معاً مما يزيد في قدرتنا على اكتساب معلومات ومعارف جديدة. ولذلك يعتبر فريق العمل هو الوحدة الأساسية للتنظيمات التعليمية الحديثة. وبدون التعليم الجماعي كفريق موحد لا يمكن لأي تنظيم مؤسسي أن يتعلم شيئاً عن واقعه ومحيطة وبالتالي لن يتمكن مطلقاً من فهم هذا الواقع والتحكم فيه وتسخيره لتحقيق أهداف مسبقة.

دور التعليم النظامي ومصادر تمويله:

ترتكز الفلسفات التي تنظر إلى التعليم النظامي كأداة لنمو الحضارة الإنسانية وخلق الثروات المادية على مبدأ التعليم كاستثمار مادي وبشري ضخم وطويل الأمد يجب أن يؤدي بعد نضجه إلى مردود حضاري وتقديم مادي، مالي وتقني. ومن هذا المنظور يمكن تشبيه الإنفاق على التعليم بالقروض الاستثمارية طويلة الأجل التي تبنى بها المشاريع الإنتاجية الضخمة كالمصانع والموانئ والطرق والتي ما لم تحقق الأهداف الإنتاجية والخدمية التي أنشأت من أجلها

تعتبر إهدار للأموال والطاقات وعوامل الزمن التي يصعب على أي مجتمع تعويضها بسهولة. والاستثمار في العملية التعليمية قد يكون على هيئة هبات من خزينة المجتمع انطلاقاً من مبدأ عدالة توزيع الثروة أو إعادة توزيعها في حالة الحصول عليها من مورد طبيعي عام كالنفط وغيره. وقد يكون الاستثمار مدفوعاً من المستفيد نفسه سواء كان هذا المستفيد فرداً أو آسرة أو مؤسسة اجتماعية أو إنتاجية خاصة أو عامة. وقد يكون مزيجاً بدرجات متفاوتة بين الاثنين. وتتأثر التنظيمات التعليمية وهيكليتها وفعاليتها تأثيرا كبيراً بأساليب ومصادر التمويل التي غالباً ما تحددها التنظيمات التعليمية وهيكليتها وفعاليتها تأثيراً كبيراً بأساليب ومصادر التمويل التي غالبا ما تحددها الترتيبات المؤسسية الاقتصادية منها والسياسية والاجتماعية السائدة في الوسط التعليمي حسب الرؤية الأيديولوجية لكل مجتمع. ولهذه الأسباب مجتمعة أو منفردة نرى التباين الواضح بين الأنظمة التعليمية المختلفة في المجتمعات الراسخة في عالم اليوم. غير أنه من الملاحظ حالياً أن هذه الأنظمة التعليمية قد بدأت تتقارب وتتشابه وتميل نحو نموذج هيكلي ومنهجي موحد بعد أن تقاربت وتشابهت الترتيبات المؤسسية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكن ليس قبل أن تؤدي إلى إثارة تشويش فكري وإرباك تنظيمي في معظم الدول النامية التي حاولت أن تتحرر بالتعليم من عبودية التخلف والركود بعد أن تحررت بالسلاح من عبودية الاستعمار. لقد وجدت هذه الدول نفسها وجهاً لوجه أمام أنظمة تعليمية راسخة في الدول المتقدمة شرعت في اقتنائها ومحاولة ترسيخها دون فهم للمعطيات السائدة اللازمة لإنجازها داخل الأوساط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة بالدول النامية. وفي العديد من الأحيان تم استيراد هذه الأنظمة التعليمية مبتورة عن أهم عناصرها مما أدى إلى فشلها في تحقيق الأهداف الحضارية والمادية التي تسعى لتحقيقها هذه الدول.

والمستوردون لهذه الأنظمة المبتورة هم المتعلمين الأوائل الذي درسوا في دول مختلفة وعادوا بشهادات عالية إلى دولهم النامية وبدؤوا في ترسيخ الأنظمة التعليمية المشابهة لأنظمة الدول التي درسوا بها. ونظراً لتباين خلفياتهم.وأحياناً حتى قصورهم في فهم الأنظمة التعليمية التي تعرضوا لها في دراساتهم لم يتمكنوا من صياغة رؤية مشتركة للنظام التعليمي المناسب لبلدانهم ولا زالت الأنظمة التعليمية بمعظم الدول النامية تتخبط في تجارب هيكلية ومنهجية مريرة وهي تسعى نحو إيجاد وترسيخ النموذج التعليمي الملائم والفعال.

ومن المثير للفضول هنا أن يتسائل المرء: هل ينبغي أن يصاغ التنظيم التعليمي الأمثل وبصورة مطلقة وعلى المحيط الاجتماعي بمؤسساته المتنوعة أن يتكيف مع هذا التنظيم أم يجب أن يصاغ التنظيم التعليمي بما يتوافق مع الأوضاع الراهنة السائدة بالمحيط الاجتماعي وعلى هذا التنظيم أن يتكيف مع مؤسسات المجتمع المتنوعة؟ أي بمعنى هل يجب على التعليم أن يمثل النموذج القيادي لتنمية وتطوير المؤسسات الاجتماعية أم العكس؟ أي هل يجب على البصير أن يقود الأعمى أم العكس؟

من الصعب الإجابة على هذا السؤال بصورة قطعية يتفق عليها الجميع غير أن الحوار الدائر حالياً بين التنظيمات التعليمية وبقية المؤسسات الاجتماعية في الدول المتقدمة يسير بانسجام مطرد وتوافق هارمونيكي عجيب تنعكس آثاره البناءة في التفاعل الإيجابي المستمر بالتأثير والتأثر بين الطرفين. والسبب في ذلك راجع لمواكبة نمو التنظيمات التعليمية في هذه الدول وتزامنها مع بقية التنظيمات الاجتماعية الأخرى. أما في البلدان النامية التي استوردت أنظمتها التعليمية واقتبستها عن أحد النماذج السائدة في الدول المتقدمة فإن التناقض

الصارخ بين طرفي الحوار يؤدي دائما إلى صراع جدلي عنيف غالباً ما يحسم لصالح التنظيمات الاجتماعية المختلفة على حساب النموذج التعليمي المستورد. وبذلك تفقد المؤسسات التعليمية بهذه الدول أهم هدف تسعى لتحقيقه وهو الرقي بالمجتمع نحو حياة أفضل من خلال تطوير وتنمية المؤسسات الاجتماعية الأخرى والموارد البشرية والطبيعية التي تتحكم بها وتسيطر عليها هذه المؤسسات.

ولتفادي هذا الوضع لا مفر من تحويل الصراع الجدلي العنيف بين الطرفين إلى حوار توافقي بين أهم عناصر الأنظمة التعليمية الداخلة في المعركة وأهم أهداف المؤسسات الاجتماعية المناقضة لها. وهذا يتطلب فهماً عميقاً للمكونات الرئيسية للأنظمة التعليمية وتحديداً دقيقاً للأهداف التنموية للمؤسسات الاجتماعية. ويحتاج ذلك كله إلى تعاون وثيق بين مختلف الخبراء والمخططين والإداريين ومتخذي القرار بطرفي النزاع. ولن يتحقق مثل هذا التعاون الوثيق دون إزالة الحواجز الفاصلة بين المجالات التخصصية المختلفة ومد جسور الاتصال بين التفكير الفردي والتفكير الجماعي والتفكير التنظيمي على مستوى المؤسسات التعليمية والاجتماعية والسياسية ومن هنا الحاجة إلى ما ورد من اسهاب حول التعليم التنظيمي في بداية هذه الورقة التي سيخصص ما تبقى لها من فضاء وزمن لعرض وجهة نظر حول أحد أهم العناصر المكونة للأنظمة التعليمية وهو عنصر التمويل.

تمويل الأنظمة التعليمية:

أدى النمو السريع والتراكم الرهيب للمعارف الإنسانية النظرية منها والتقنية إلى ارتفاع تكاليف التعليم بمختلف أنواعه وخصوصاً التعليم العالي

والتعليم التقني وما يكملهما من بحوث عملية وإنسانية. ولقد أصبحت العديد من الدول النامية والدول الفقيرة تعاني من أزمات حادة إيجاد مصادر تمويل ثابتة ومستقرة تفي باحتياجاتها التعليمية إلى تحقيق أهدافها التنموية. وزاد في تعقيد هذه المشكلة معدلات الزيادة السكانية العالي التي تفوق معدلات النمو الاقتصادي بهذه الدول. ففي الوقت الذي زادت فيه اقتصاديات الدول المتقدمة من قدراتها التمويلية للتعليم والبحث العلمي مما عجل في سرعة تقدمها العلمي والتقني نجد أن التدني الواضح في قدرات اقتصاديات الدول النامية على مواجهة احتياجاتها التمويلية قد أدى إلى هبوط كبير في مستويات التعليم والبحث العلمي بها مما زاد في الاتساع المستمر للفجوة الفاصلة بين هذه الدول والدول المتقدمة والتي يهدف التعليم والبحث العلمي إلى تضييقها. والسؤال المطروح حالياً هو كيف يمكن التعامل مع هذه المشكلة؟

مثلما سبق الإشارة إليه في هذه الورقة هناك عدة نماذج جاهزة انتهجتها الدول المتقدمة لتمويل مؤسساتها التعليمية، العلمية والبحثية، وفي الامكان اختيار أحد هذه النماذج وفرضه على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي المعاش لأية دولة. ولكن نجاح هذا النموذج المختار يتوقف على مدى تطويع المؤسسات الاجتماعية المحلية لصالحه. وهذا أمر مشكوك فيه ما لم يتم ذلك بفهم متبادل لمصالح كل الأطراف المعنية التي يجب في النهاية أن تخدم المصلحة العامة على المدى الطويل، وتتحمل ما يترتب على القرارات الصعبة التي ستتخذها هذا المؤسسات من مسؤوليات وتضحيات.

وهناك العديد من القضايا الهامة التي يجب خوضها بجدية ووضوح مثل الهيكلية التنظيمية للمؤسسات التعليمية والمؤسسات الداعمة والتعليم بين المجانية

ودفع التكاليف ودعم البحث العلمي ومعايير التقييم والتأهيل وسعة سوق العمل ونوعيته وغيرها. ونظراً لعدم إمكانية التطرق بالتحليل لجميع هذه القضايا المعقدة في هذه الورقة المختصرة أود التلميح لمظاهرها من خلال إثارة هدفين متناقضين في ظاهرهما ومتكاملين في جوهرهما ولكنهما يعكسان في حقيقة الأمر الفروق الصارخة فيما يترتب على إتباعهما كفلسفات تعليمية من ظواهر سلبية وإيجابية على العملية التعليمية. وهذأن الهدفان يتضحان من إثارة السؤال التالي: هل التعليم أداة لإعادة توزيع الثروة أم أداة لخلقها؟

التعليم كأداة لإعادة توزيع الثروة:

لقد أدت هذه النظرة في معظم الحالات إلى انتشار مبدأ المجانية المطلقة للتعليم بما في ذلك التعليم العالي. فالتعليم، حسب هذه النظرة، حق طبيعي لجميع أفراد المجتمع وعلى الدولة أن تنفق من إيراداتها المتنوعة على انتشار التعليم المجاني بمختلف مستوياته. ولكن أفراد المجتمع يتكاثرون بصورة مذهلة، وتكاليف التعليم ترتفع باستمرار، وموارد الدولة تتقلص أمام المتطلبات المتزايدة للخدمات المتعددة التي تقدمها للمجتمع، ما لم يساهم التعليم في خلق ثروات جديدة، لا يبقى من الثروة ما يمكن إعادة توزيعه، وبذلك ينقلب. هذا المبدأ على نفسه، ويتحول التعليم من أداة لإعادة توزيع الثروة إلى أداة لإعادة توزيع الاتكالية والبطالة والفقر. ولذلك فإن هذه النظرة إلى التعليم مهما كانت صائبة في بعض أوجهها على المدى البعيد فإنها غالباً ما تؤدي إلى خلق سيكولوجية انتهازية وسلوكيات اتكالية مفسدة لكل من المؤسسات التعليمية والمؤسسات الاجتماعية الاخرى. وفيما يلي نسرد للتوضيح لا الحصر بعض المفاسد المترتبة على هذه النظرة.

1. تمسك السلطات والمؤسسات السياسية بمبدأ مجانية التعليم للجميع من التعليم الأساسي إلى نهاية المراحل التعليمية التي يطمح الشباب إلى اجتيازها. ونظراً لارتفاع أعداد الطلاب باستمرار نتيجة النمو السكاني المرتفع وتقلص الموارد المالية المتوفرة لتمويل المؤسسات التعليمية فإن التمسك بهذا المبدأ سيؤدي إلى تدني أجور العاملين في قطاع التعليم وتدهور الخدمات التعليمية وبالتالي انحطاط المستوى التعليمي دون الحد الأدنى اللازم توفره لدعم عجلة التنمية.
2. تنافس الأسر وسعيها الحثيث نحو توجيه أكبر عدد ممكن من أبنائها نحو تحقيق أعلى المستويات التعليمية المتوفرة مجاناً بغض النظر عن قدراتهم الشخصية وأحياناً حتى ضد رغباتهم وميولهم الفطرية.
3. تركيز الطلاب وأسرهم وأولياء أمورهم على صعود السلم التعليمي المرغوب دون الاهتمام بالمحصلة العلمية المكتسبة، إذ يصبح الهدف الرئيسي للمتعلم هو تحقيق النجاح والتفوق بكل الطرق والوسائل وبغض النظر عن المحصلة العلمية المكتسبة. وبذلك يتحول الهدف التعليمي من اكتساب المعارف والخبرات التي تمكن المتعلم من تغيير الواقع الاجتماعي والمساهمة في خلق الثروة ودفع عجلة التقدم بقدرة تنافسية عالية إلى نيل الشهادات والدرجات العلمية والوظيفية والمكانة الاجتماعية التي تمكنه من الحصول علي نصيبه من ثروة المجتمع المجانية ولو عن طريق الفساد والنصب والاحتيال.
4. تدني المستوى التعليمي لدى كل من المعلم والمتعلم وانتشار الفساد في المؤسسات التعليمية مثل الغش في الامتحانات وتزوير النتائج والوساطة والمحسوبية في قبول الطلبة بالجامعات واختيار التخصصات والبعثات إلى الخارج وغيرها من الفساد والإداري والمالي والأخلاقي.

5. ترسيخ فلسفة تعليمية لا تراعي متطلبات التنمية وسوق العمل وبالتالي تؤدي إلى تكديس مستمر لحلمة الشهادات الجامعية دون إمكانية توفير فرص أعمال إنتاجية تتناسب مع تخصصاتهم. وفي هذا إهدار كبير للوقت والجهد والأموال الطائلة التي أنفقت على تعليمهم وإعدادهم.
6. التوسيع المستمر في إنشاء وتكوين هيكليات تعليمية شاذة متدنية الكفاءة ومبعثرة الجهود، حيث تتحول الأقسام والكليات التخصصية إلى إمبراطوريات صغيرة ومبعثرة داخل إمبراطوريات أكبر مؤسسات جامعية ومعاهد عليا غير قادرة ولا حتى راغبة في التكامل فيما بينها تنظيمياً وأكاديمياً لتحقيق متطلبات التنمية. وهذا يكفي لتوضيح.

التعليم كأداة لنمو الحضارة وخلق الثروة:

أما التعليم كأداة لخلق الثروة فيجب أن يبنى على أسس تختلف جذرياً عما سبق الإشارة إليه. فهو يهدف إلى توفير مستويات رفيعة من المعارف والمهارات الفنية والتقنية التي تفرضها مقتضيات النمو الاجتماعي والتطور العلمي والتقني للقادرين على تقبلها رغبة منهم في صقل مواهبهم وميولهم والرفع من قدراتهم التنافسية بصورة جدية تمكنهم من تحقيق طموحاتهم الفردية في سوق العمل والإبداع. وهذا يحتاج إلى إمكانيات مادية ضخمة يجب إنفاقها على المرافق والمعدات والوسائل التعليمية والمرتبات المغرية التي تجذب المعلمين والأساتذة وتحفزهم على التفرغ والعطاء وتوفير الميزانيات الضخمة للبحوث وغيرها. ولكي تتوفر هذه الإمكانيات بالصورة المرغوبة والمستمرة على المتعلم أن يدفع ثمن إهماله وسوء اختياره في حالة فشله. ولن يعي ذلك ويدركه إلا إذا ساهم فعلياً بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحمل تكاليف تعليمه. فالذي يدفع الثمن دائماً يحسن الاختيار ويطلب مقابلاً مرضياً لما يدفعه. ومن هنا تخلق الضغوط

الإيجابية المتبادلة للارتقاء بمستوى التعليم بين كل من المتعلم والمؤسسة التعليمية. فالمتعلم يمول المؤسسة التعليمية ومن حقه أن يطلب منها مقابلاً مرضياً لما يدفع. والمؤسسة التعليمية تعيش على تمويل المتعلم وتسعى لإرضائه لكي تستمر في نشاطها. وإضافة إلى هذا التفاعل المثمر بين المتعلم والمؤسسة التعليمية، فإن المتعلم لن يختار تحت هذا التنظيم إلا المجالات العلمية التي يرغبها وتحقق له فرص النجاح في سوق العمل التي غالباً ما تحدد معالمها المؤسسات الاجتماعية المهتمة بدفع عجلة التنمية وإكثار سواء كانت هذه المؤسسات عامة أو خاصة.

ومن هنا يأتي التوجيه الذاتي لمجالات التعليم التخصصية بما يخدم قضايا التنمية. وإذا توافق اختيار مجال المتعلم مع جدية المؤسسة التعليمية وحسن إعدادها وصحة وسلامة الأهداف التنموية فلا شك في أن تتحول العملية التعليمية إلى أداة لخلق وإكثار الثروة والرفاهية بدل تبديد الجهد والوقت والمال. ولكن من أي سيأتي المتعلم بموارد التمويل؟ هذا سؤال تطول الإجابة عليه هنا ضرب أمثلة تلميحية.

لا شك في أن العديد من أفراد وأسر المجتمع لن يكونوا قادرين على دفع تكاليف التعليم بمختلف أنواعه ومستوياته. وهناك خيارات متعددة يمكن اتباعها حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية السائدة من بينها على سبيل المثال:

1. حصر مجانية التعليم جزئياً أو كلياً على التعليم الأساسي فقط، وهذا في حد ذاته مهما اختلفت السبل والوسائل كاف بإفراز المتعلمين الواعدين بإمكانيات عالية وقدرات فردية على خلق الحضارة والثروة من خلال التعليم المتوسط والتعليم العالي.

2. تطبيق مبدأ "المستفيد يدفع الثمن" على جميع أنواع التعليم العالي سواء كان المستفيد فرداً أو مؤسسة اجتماعية. وعلى المؤسسات الإنتاجية العامة والخاصة المهتمة بدفع عجلة التنمية أن تخطط لاحتياجاتها المستقبلية من الموارد البشرية المؤهلة علمياً وتقنياً وفق خطط تنموية واضحة المعالم، ومن تم اختيار احتياجاتها من الطلبة الواعدين وتمويل الإنفاق على تعليمهم العالي وإعدادهم لمهامهم المستقبلية من الميزانيات الخاصة لهذه المؤسسات علي هيئة منح أو قروض تتم تسويتها وفق عقود عمل قانونية ملزمة النفاذ.
3. الطلبة المتفوقين من الأسر الفقيرة وذوي الدخل المحدود الذين لم يتمكنوا من الاستفادة من منح المؤسسات الاجتماعية ويرغبون في مواصلة تعليمهم العالي، في الإمكان تمويلهم أما بقروض تعليمية يتم تسديدها على أقساط بعد تخرجهم وممارستهم لأعمالهم الإنتاجية في الحياة العلمية أو بمنح وهبات مجانية من خزينة المجتمع أو بمزيج من الاثنين معاً.
4. إلزام أبناء الأسر الغنية والقادرة مادياً على تحمل نفقات تعليمهم العالي.
5. توفير الدعم الجزئي المستمر لمؤسسات التعليم العالي من خزينة المجتمع على هيئة هبات أو قروض.

وغير ذلك الكثير من البدائل التمويلية الممكنة. ولكي تنجح المؤسسات التعليمية العالية في الرفع من كفاءاتها الإدارية والعلمية يجب في جميع الأحوال وتحت مختلف أنواع التمويل أن تحافظ على استقلاليتها المالية والادارية عن بقية أجهزة الدولة التي تحكم تصرفاتها القوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية التقليدية.

ملاحظة أخيرة:

أعدت هذه الورقة على هيئة مداخلة لا مرجعية تهدف إلى إثارة بعض القضايا التعليمية التي تستحوذ على اهتمام كاتبها وربما اهتمام غيره من المحترفين بالمهنة التعليمية. وهي لا تدعى وضوح الرؤية لا قطع الجواب لما أثارته من قضايا وما أجابت عليه من تساؤلات. فإن تمكنت عباراتها ومفرداتها من تحريك فكر القارئ والمستمع نحو توضيح ما أثارته من التباس وغموض فقد نجحت في أداء مهمتها حيث يستوي الخطأ والصواب في حث أهل العلم على البحث عن جواب.